القدس عاصمة دولة فلسطين

ورقة سياسات حول مستقبل القدس

مارس 2025

القدس: عاصمة دولة فلسطين

ورقة سياسات مقدمة لمؤسسة آمت لحل النزاعات

إعداد: أمير يوسف

[ACT for Conflict Resolution] 2025 ©

القدس

جميع الحقوق محفوظة

لا يُسمح بإعادة إنتاج أو توزيع هذه الوثيقة السياساتية دون إذن، باستثناء الاقتباسات القصيرة في المراجعات أو الدراسات النقدية

القدس
بيت حنينا
www.actadr.org
info@actadr.org

تنويه

تتعامل الورقة مع سيناريوهات مقترحة لمدينة القدس في إطار حل الدولتين والمبني على أساس اعتراف اسرائيلي بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وحدودها الرابع من حزيران لعام 1967 وتكون القدس الغربية عاصمة لدولة اسرائيل. وتختلف السيناريوهات الخاصة بمدينة القدس في أطر أخرى كإطار حل الدولة الواحدة والذي من خلاله يتمتع سكان القدس الفلسطينين كسائر سكان الدولة بحقوق وخدمات متساوية ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط وتخضع كامل جغرافية وموارد فلسطين لسيادة وسيطرة واحدة. علما ان هذة الورقة تشمل توصيات لصناع القرار والجهات الرسمية والتي يمكن من خلالها التوسع في اوراق سياساتية أخرى تساهم شيئ ما في البحث في مواضيع تهم مدينة القدس وذلك للحفاظ على عروبتها من المخططات الاسرائيلية الرامية لطمس هويتها ومعالمها.

الآراء ووجهات النظر والمعلومات الواردة في هذا العمل تعبِّر عن رأي الباحث ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لـ ACT. وتقع مسؤولية دقة المحتوى واكتماله على عاتق الباحث حصرا.

المحتويات

مقدمة 3

الإطار العام 5

المواقع المقدسة والسرد المسياني 6

التغيير الجغرافي – المشروع الإستيطاني الإستعماري 8

أثر السياسات والإجراءات الإسرائيلية 11

أثر المشروع الإستيطاني غير القانوني في القدس 12

أثر السياسات الإسرائيلية على مدينة القدس سياسياً اجتماعياً واقتصادياً 13

المجتمع الدولي 17

الشرعية الدولية والقانون الدولي 18

المواقف الدولية 20

موقف الإتحاد الأوروبي تجاه القدس والمستوطنات غير الشرعية 20

موقف الإدارة الأمريكية المتواصل تجاه القدس 21

القدس عاصمة دولة فلسطين ذات السيادة 22

القدس ضمن دولة فلسطينية ذات سيادة 23

سيناريوهات للقدس 23

السيناريو الأول: القدس مدينة مفتوحة 24

السيناريو الثاني: القدس كمدينة مقسّمة 25

السيناريو الثالث: القدس تحت حكم دولي خاص 25

أمثلة - توصيات للسياسات 27

دور دولة فلسطين 27

دور المساءلة والمسؤولية الإقليمية والعالمية 29

دور المؤسسات والمجتمع المدني 30

القدس عاصمة دولة فلسطين

بعد أكثر من خمس عقود من الاحتلال

hg

مقدمة

تحتل القدس مكانة مركزية في القضية الفلسطينية منذ أوائل القرن الماضي وظهر أثر ذلك عند احتلال اسرائيل لِـ 78% من أرض فلسطين التاريخية عام 1948 والذي يعرف بنكبة الشعب الفلسطيني وحينها تم تقسيم القدس لقسم شرقي تحت الادارة الاردنية وقسم غربي تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي. تبعها في عام 1967 سيطرة دولة الاحتلال على كل من غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والذي بموجبه تم السيطرة على 100% من ارض فلسطين التاريخية بما فيها مدينة القدس.

منذ ذلك الوقت، بدأت إسرائيل بتفعيل سياسات ومخططات استعمارية ممنهجة لتغيير كل أوجه الحياة والوضع الحالي في المدينة مما تضمّن محاولات طمس الهوية والثقافة الفلسطينية فيها ومحاولة التأثير على التعليم والحياة السياسية والمجتمعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال كان من أوائل السياسات الاستعمارية قيام إسرائيل بعملية هدم البيوت الأولى والكبرى في القدس الشرقية في حارة المغاربة (أو الحي المغربي[1]) وحارة الشرف اللتان آوت آنذاك أكثر عشرات العائلات. تبع ذلك ممارسات عديدة لتنفيذ التطهير العرقي للفلسطينيين في مدينة القدس .

بهدف تعزيز قبضتها على المدينة، مرر الكنيست الإسرائيلي في يوليو من عام 1980 قانون القدس كجزء من القانون الأساسي، أعلن من خلالها أن القدس (موحدة بجزأيها الشرقي والغربي لإنشاء عاصمة إسرائيلية، "ضم فعلي لمدينة القدس[2]".

تعامل الاحتلال الاسرائيلي مع سكان مدينة القدس من الفلسطينيين بتشريعات وأدوات تختلف عن فلسطينيي الضفة الغربية وغزة. تم إعطاء فلسطينيي القدس ما يسمى "بالإقامة الدائمة" مع أن تكون حقوق الإقامة للفلسطينيين مشروطة مع قوانين وإجراءات عديدة. سمحت هذه الشروط للسلطات الإسرائيلية بسحب حق إقامة لأكثر من 14,000 من حاملي الهوية المقدسية بذريعة عيشهم خارج البلاد أو خارج حدود بلدية القدس الحالية أو لإستحواذهم على جنسية أخرى أو فقط لفشلهم في إثبات أن حياتهم اليومية تقع في القدس[3]. وبالإضافة للتحكم بمصير سكان المدينة، يسعى الاحتلال للسيطرة على كافة القطاعات الأخرى المهمة كالتعليم والصحة والخدمات بكافة أشكالها بما فيها الخدمات المتعلقة بالشؤون المدنية.

من الجدير بالذكر أنّ أثر الممارسات الكولونيالية الإسرائيلية يتعدى فلسطينيي القدس أو الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بل إلى المنطقة والعالم. ومنذ بداية حرب الإبادة على غزة في تشرين الأول من عام 2023، وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وجد الفلسطينيون انفسهم في حرب وجودية مع قوى الاحتلال وقوى العالم في صراع لاإنساني حاد وعنيف . لا يزال الإصرار للتحدي والتحمّل والمقاومة سمات بارزة للشعب الفلسطيني في مجابهة الإحتلال الاستعماري الاحلالي. ينعكس ذلك على تكثيف

[1] The Moroccan Quarter: A History of the Present, https://www.palestine-studies.org/en/node/78159

2 Annexing the City, https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2020/05/11/annexing-a-city-web-version-1589183490.pdf

[3] The Occupier Demands Loyalty from the Occupied: Background and Implications of Israel's "Breach of Loyalty" Bill. https://www.nad.ps/en/media-room/media-brief/occupier-demands-loyalty-occupied-background-and-implications-israels-breach

المقاومة وتعزيز الصمود والإلتزام العالي بالحقوق الوطنية والسياسية. هنالك العديد من التقارير العالمية[4] والقرارات التي وثّقت الموقف الفلسطيني الثابت حول الدفاع عن أرضهم ضد محاولات التهجير والإحتلال. القرارات الدولية والإعترافات القانونية تؤكد شرعية ومصداقية المعاناة الفلسطينية من أجل تحقيق المصير والدفاع عن أرضهم ضد التهجير والإحتلال.

الهدف من هذه الورقة هو تفكيك وتحليل السياسات الإسرائيلية وموقف الإدارة الأمريكية والإعتراف العالمي والقانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تطرح الورقة سيناريوهات مختلفة حول القدس في إطار دولة فلسطينية ذات سيادة للنقاش. أخيرا،تطرح الورقة توصيات لصنّاع السياسات في فلسطين.

[4] The United Nations General Assembly has consistently affirmed the Palestinian people's right to self-determination, including the right to an independent State of Palestine. For instance, Resolution 58/292, adopted on May 6, 2004, reaffirms that the Palestinian territories occupied since 1967, including East Jerusalem, remain under military occupation, and that the Palestinian people have the right to self-determination and sovereignty over their territory.

الإطار العام

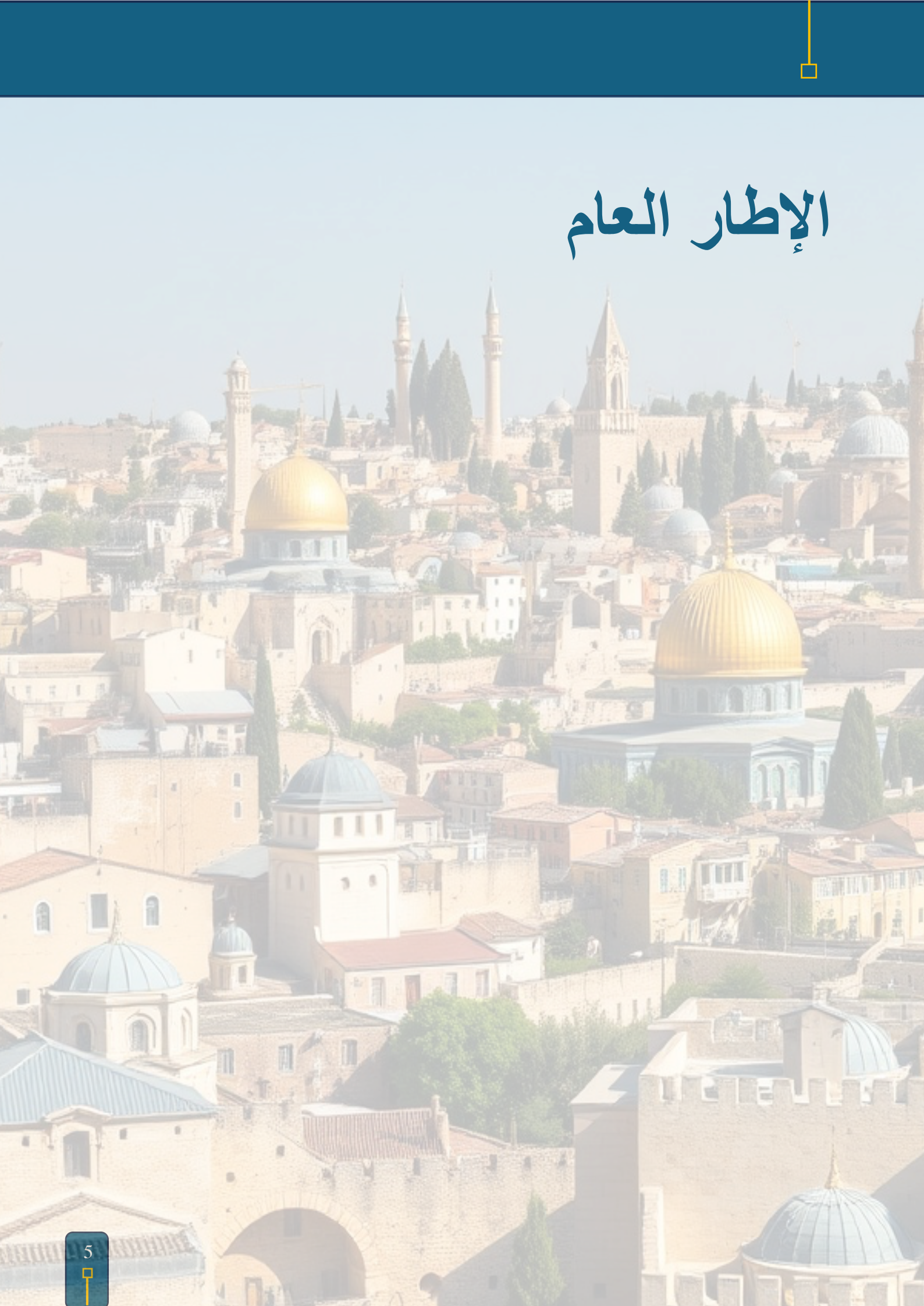

المواقع المقدسة والسرد المسياني

تقع أهمية القدس في رمزها الديني والتاريخي والثقافي للديانات السماوية و تضم المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية بما فيها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وغيرهم من الاماكن المقدسة. قامت إسرائيل عام 1948 بطرح المصطلحات التوراتية في روايتها وتجلّى ذلك بعد عام 1967 وانعكس بخطط **التهويد والعبرنة والاسرلة**[5] التي أصبحت واضحة في قلب المدينة. قام الاحتلال بعملية ممنهجة لتغيير أسماء المواقع المقدسة والشوارع والأحياء وما إلى ذلك واستبدل الإسم العربي الأصلي بأسماء عبرية. على سبيل المثال، يستخدم الإسرائيلي مصطلح "جبل الهيكل" عند الإشارة للمسجد الأقصى ويستبدل اسم القدس بـِ "أورشاليم" أو "يروشلييم". ويقع ذلك في خطة ممنهجة كبيرة لطمس الهوية الفلسطينية للمدينة وتجاهل الإرث الفلسطيني بالإضافة إلى فرض الرواية والهوية اليهودية على تلك الأماكن.

نعلم جميعاً أن القدس معروفة بقداستها وكونها جوهرة الإرث الديني والثقافي وأهميتها لإحتوائها على الديانات التوحيدية الثلاث. تعلو أهميتها الثقافية من حرمة المباني والمقدسات والأضرحة والمقابر وأيضاً المؤسسات الدينية. مع مواقعها التاريخية والدينية، يجب الإستمتاع في القدس من قبل الجميع بشمولية بدلاً من الحال التي هي عليه الآن الذي يتضمّن نهج حصري من قِبل السلطات المحتلّة تتعامل مع المدينة على أنها مكان يمكن لليهود فقط الإستمتاع به وأنهم فقط لديهم حق تقرير المصير بمعزل عن حقوق الشعب الفلسطيني.

تلعب سياسات وممارسات الإحتلال الإسرائيلي الطويل لفلسطين دور كبير تجاه الحرية الدينية[6] وإمكانية الوصول إلى المواقع المقدسة، وكان الأثر الأكبر في مدينة القدس مع تعمق سياسة الفصل وعزل القدس عن بقية أراضي الضفة الغربية.

عبر السنوات الماضية، استمر التحريض من جهات إسرائيلية يمينية متطرفة مثل أعضاء تحالف الحكومة الإسرائيلية ضد الحقوق الدينية الفلسطينية في المدينة وبالأخص حول وضع الحرم الشريف والمسجد الأقصى[7]. تسعى هذه التغييرات إلى تغيير الوضع القائم[8] (ستاتوس كو). أمثلة على هذه التغييرات هي السماح لدخول المستوطنين المتطرفين بقوة إلى باحات المسجد الأقصى، وفرض قيود على دخول المصلين الفلسطينيين من أبناء المدينة ومن المناطق الفلسطينية الأخرى، بالإضافة إلى منع وطرد المصلّين. في السنوات الأخيرة، كان دخول مجموعات وأعداد هائلة من المستوطنين واليهود القوميين بمرافقة ودعم الشرطة الإسرائيلية إلى الحرم لإقامة صلواتهم تحدّي صارخ للوضع القائم (ستاتوس كو).

---

[5] The book: "Palestine a 4000 year History", Nour Masalhah

[6] Freedom of religion and freedom of movement are basic human rights enshrined in international law. They are protected in the Universal Declaration of Human Rights and The International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR). The rights of an occupied people are also protected under the fourth Geneva Convention and the Hague Regulations. file:///C:/Users/akhatib/Downloads/factsheet_easter_2014.pdf

[7] With a right- wing extremist Israeli government focusing on turning a political question into a religious conflict, the attacks on the sanctity of Al-Aqsa Mosque Compound occur hand in hand with calls are being made for recognition of Israel as a Jewish State. https://www.nad.ps/en/media-room/media-brief/focus-current-israeli-escalation-al-aqsa-mosque-compound-occupied-east

[8] The Status Quo describes the arrangements between different religions and religious groups over shared or contested religious sites. While it enshrines many rights and obligations, one of its most fundamental rights is that any religious community that has a current right must consent to any change, either in procedure or substance.

إنتقل حكم الحرم القدسي الشريف[9] من أيدي العثمانيين إلى البريطانيين في نهاية الحرب العالمية الأولى، بالكاد تغيّرت إدارة المواقع المقدسة وظلّت على حالها. تحت الحكم البريطاني (1917 – 1948) والحكم الأردني (1948 – 1967)، عملت الأوقاف الأردنية على إدارة الشؤون اليومية في الموقع بصفة الممكلة الأردنية الوصي على الحرم الشريف والمسجد الأقصى. كما هو الحال الآن، حيث تنظم الأوقاف الأردنية موقع العبادة الإسلامي، تحدد ساعات العمل، تفرض لباس معيّن، تضع قوانين للزائرين ذو ديانات أخرى غير الإسلام، بالإضافة إلى إدارة صيانة وتشغيل حوالي 100 مبنى على أراضي الحرم القدسي الشريف. كان الاتفاق على ان تعمل إسرائيل في مراقبة المنطقة المحيطة بالحرم وداخلها، وأن تقوم قوات "الحماية" الإسرائيلية بتنظيم الوصول وأحياناً تقييده في ما تراه ضرورياً للحفاظ على النظام العام.

وبموجب اتفاقية "وادي عربة" التي وقّعتها المملكة الأردنية مع إسرائيل عام 1994 والتي تنصّ الفقرة الثانية من المادة التاسعة في الاتفاقية على أن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدّسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى لدور المملكة التاريخي في هذه الأماكن. وفي عام 2013 أبرمت اتفاقية بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومللك اللأردن عبد الله الثاني حيث ينص الاتفاق على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية الاعتراف بدور اللمملكة اللأردنية الهاشمية في الوصاية والرعاية ةالحفاظ على الاماكن المقدسة وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف[10] ,

منذ أغسطس 2003، سمحت وسهلت إسرائيل دخول اليهود والزوار الغير مسلمين من باب المغاربة ومن دون موافقة الوقف الاسلامي. في بعض الأحيان، تدخّلت إسرائيل وأوقفت ما تعتبره خرق صارخ للوضع القائم (ستاتوس كو) من قبل الفلسطينيين والأردن مثل مشاريع البناء الكبيرة والغير منسقة في الموقع. في حين بقيت هذه الترتيبات على حالها على مر 58 عام، تم مجابهة توتر تجاه ثلاث نقاط أساسية للصراع: الدخول إلى الحرم القدسي الشريف، الصلوات الغير إسلامية، الحفريات الأثرية والأشغال العامة. ومع ذلك، يرى المقدسيون أن وصاية المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الأوقاف على الحرم القدسي الشريف لم تسهم في الحفاظ على هذه المواقع على الإطلاق خصوصاً مع تصاعد الانتهاكات الاسرائيلي المستمرة على القدس والحرم الشريف على وجه الخصوص. تعكس الأرقام التالية التوتر وعدم الرضا حول مساهمة الوصاية الأردنية في الحفاظ على الأماكن المقدسة في مدينة القدس. لا شك ان التوغل الاسرائيلي المستمر والممنهج على المقدسات الاسلامية وخاصة المسجد الاقصى يستلزم ان يكون هناك خطوات عملية وحقيقية من الجهات الاردنية والاسلامية للجم الانتهاكات والتعدي على حرمة الاماكن المقدسة.

[9] The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade* The International Crisis Group. /https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq articles/JQ_63_The_Status_of_the_status_Quo_0.pdf

[10] نص_الاتفاقية_التي_وقّعها_الملك_عبد_الله_الثاني_والرئيس_محمود_عباس.pdf

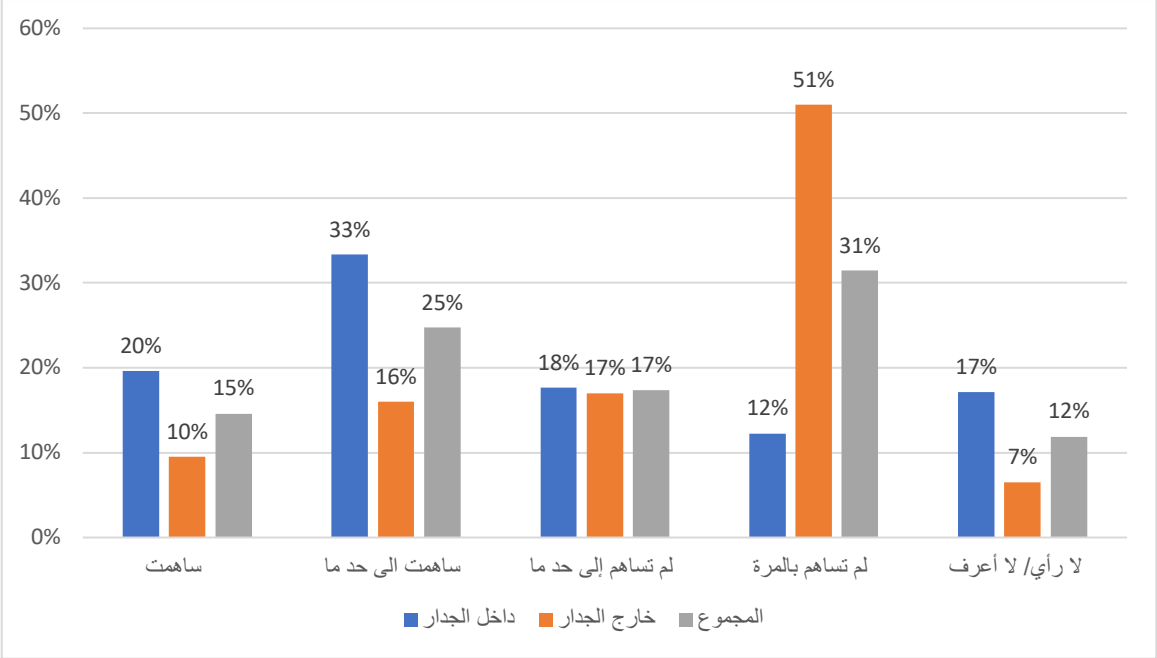

الشكل 1: رأي المقدسيين في مساهمة الوصاية الأردنية في حماية الأماكن المقدسة

التغيير الجغرافي – المشروع الإستيطاني الإستعماري

منذ حزيران 1967، بدأت دولة الإحتلال الإسرائيلي بنقل المستوطنين الإسرائيليين كي يعيشوا بشكل غير قانوني وبشكل يتعارض مع القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، بما يشمل القدس[11] وغزة. خلال الستة عقود الماضية، سنّت إسرائيل قوانين وأصدرت أوامر عسكرية بهدف مصادرة الأراضي والتحكم في مصادرها[12]. تم انشاء المشروع الإستيطاني الإسرائيلي وغير قانوني بهدف واضح وهو تغيير الواقع الديمغرافي للأراضي المحتلة، قمع الهوية والثقافة الفلسطينية، وأخيراً التأكد من بقاء الفلسطينيين في معازل متفرّقة جغرافياً عن بعضها البعض وترضخ تحت حكم إسرائيلي. بني المشروع الإستيطاني الإسرائيلي على أساس الخطط الإستعمارية التي تبلورت منذ عام 1967 وحتى يومنا هذا. ذكرت جميع الخطط الإستعمارية والتي تضمّنت خطة آلون[13] وخطة دروبلز[14] أنه يجب عزل القدس عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة وتجهيزها لضمها لدولة إسرائيل. في حزيران

[11] ACT paper on illegal settlements in Jerusalem

[12] Looming Annexation publication. https://www.nad.ps/en/publication-resources/publications/looming-annexation-israels-denial-palestines-right-exist

[13] The Allon Plan, formulated by Yigal Allon after the 1967 War, aimed to establish a strategic barrier between Israel and Jordan by creating a series of Israeli settlements in the occupied territories (OPT). This plan sought to delineate the Jordan River as a political and security boundary, ensuring Israeli control over key areas. The proposed settlement bloc in the Jordan Valley would span approximately 20 kilometers, facilitating the annexation of these territories to Israel. This strategy significantly affected Palestinian areas, leading to the construction of settlements around East Jerusalem, the Etzion Bloc near Bethlehem, and extending into the Jordan Valley and southern Hebron. Consequently, the implementation of the Allon Plan resulted in Israel controlling around 50% of the land in the West Bank, shaping the geopolitical landscape of the region and influencing the ongoing Israeli-Palestinian conflict. https://www.arij.org/atlas40/chapter4.2.html

[14] In 1977, Matitiyahu Drobles, leading the Settlement Division of the World Zionist Organization, developed a comprehensive plan for establishing settlements throughout the West Bank. This plan marked a significant shift from the earlier Allon Plan, as it aimed to create a more extensive network of colonies, particularly around Palestinian population centers on the central mountain ridge.
The Drobless Plan aligned closely with the objectives of Gush Emunim, a religious nationalist movement advocating for settlement in the biblical lands of Israel. This alignment reflected a broader political change in Israel, coinciding with the rise of the Likud Party to power. The Likud government embraced more aggressive settlement policies, prioritizing the establishment and expansion of Jewish settlements in the West Bank, thus reshaping the region's demographic and political landscape. This transition had lasting implications for Israeli-Palestinian relations and the ongoing conflict over land and sovereignty.

1967، فور إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمّت إسرائيل قرابة 70,000 دونم[15] (1 دونم = 1,000 متر مربع) من أراضي الضفة الغربية لرسم حدود بلدية القدس الاسرائيلية وفرضت قوانين إسرائيلية على تلك المناطق انتهاكاً للقانون الدولي الذي ينص على أن القدس الشرقية هي مدينة محتلة.

بالرجوع إلى الخطط الاسرائيلية، تم انشاء المشروع الإستيطاني والذي شمل المستوطنات، البنية التحتية للمستوطنات والتي تشمل شبكة طرق تهدف إلى تقطيع اوصال الضفة الغربية وعزل المراكز السكانية الفلسطينية ومنع توسعها. تؤكد الخطط على وجود سيطرة إسرائيلية على أغلبية المصادر الطبيعية للأراضي الخصبة في الضفة الغربية، المياه الجوفية، بالإضافة إلى أراضي وموارد غور الأردن والبحر الميت[16]. في النهاية في عام 2018، تم فرض القانون الأساسي الإسرائيلي[17] والذي يطرح ضم القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل.

حسب الاحصائيات المنشورة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد المستوطنين الغير شرعيين في الضفة الغربية عام 2021 حوالي 720000 مستوطن منهم 240000 داخل حدود بلدية القدس الحالية. أي ان ثلث المستوطنين يتموضعوا في القدس الشرقية. الجدول التالي يظهر أعداد المستوطنين السنوية لنهاية عام 2021.

عدد المستعمرين في المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية (J1) لسنوات مختارة:

السنة	المنطقة		الضفة الغربية	التوقيت
	الضفة الغربية باستثناء القدس (منطقة J1)	القدس (منطقة J1)		
1991	100,729	137,331	**238,060**	**بعد بدء محادثات مدريد**
1992	111,673	140,872	**252,545**	
1993	122,320	146,436	**268,756**	**توقيع إعلان المبادئ**
1994	133,572	152,219	**285,791**	
2000	205,113	173,986	**379,099**	**آخر سنة تم فيها إعادة انتشار حسب اتفاق اوسلو المرحلي**
2001	215,062	175,987	**391,049**	
2002	226,712	178,437	**405,149**	
(R)2012	(R)359,571	(R)210,156	**(R)569,727**	**سنة اعلان فلسطين دولة مراقب غير عضو في الامم المتحدة**
(R)2013	(R)373,995	(R)214,442	**(R)588,437**	
2021	479,501	239,951	**719,452**	**آخر تحديث للبيانات لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

المصادر: مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي. القدس، سنوات مختلفة، (2003 – 2022).
معهد القدس للدراسات الإسرائيلية 2022، كتاب القدس السنوي الإسرائيلي 2021 (رقم 36). القدس. R: أرقام معدلة من المصدر

[15] East Jerusalem | B'Tselem مساحة الأراضي التي ضمّت زاد عن مساحة القدس في عهد الحكم الأردني (والتي كانت قرابة 6000 دونم)، وبتوسعة حدود البلدية تم اضافة 64,000 دونم. تعود هذه المساحة إلى 28 قرية فلسطينية من ضواحي القدس، بعضها يقع تحت سلطة بلدية بيت لحم وبيت جالا.
[16] https://www.nad.ps/en/publication-resources/publications/looming-annexation-israels-denial-palestines-right-exist
[17] https://main.knesset.gov.il/EN/activity/Documents/BasicLawsPDF/BasicLawNationState.pdf

في بداية العمل على عملية سلام مع دولة الاحتلال في عام 1991 كان عدد المستوطنين 137331 داخل حدود بلدية القدس وفي عام 2021 وصل إلى 240000 أي ما يقارب الربع مليون مستوطن داخل القدس الشرقية.

إلى جانب المستوطنات السكنية، يتضمّن المشروع الإستيطاني شبكة البنية التحتية وخدمات للمستوطنات والإستحواذ على أراضي زراعية وجدار الفصل العنصري هو أقل ما يقال. بناء جدار الفصل العنصري بشكل غير قانوني عام 2002 أدى إلى عزل مدينة القدس وفصلها عن الضفة الغربية المحتلة.

أثر السياسات والإجراءات الإسرائيلية

أ

أثر المشروع الإستيطاني غير القانوني في القدس

تسعى دولة الاحتلال لزيادة أعداد المستوطنين للعمل على التقليل من أثر السكان الفلسطينيين في المدينة. وبزيادة أعداد المستوطنين يكون تهويد المدينة يحصل بشكل تلقائي .النشاط الإستيطاني غير القانوني في القدس الشرقية هو أحد الأدوات التي تستخدمها دولة إسرائيل لفرض السيطرة الإسرائيلية على المدينة والهدف منه التهجير القسري لفلسطينيي القدس إلى خارج المدينة. الآثار الرئيسية الناجمة عن بناء المستوطنات غير القانونية وخدماتها تتضمن:

1. تهويد القدس وطمس الهوية الفلسطينية: تعمل الدولة الإسرائيلية بشدّة على قمع ومحو الهوية الفلسطينية في القدس من خلال التغييرات الفيزيائية والديمغرافية للمدينة واستمرار عملية التهويد القائمة.
2. سياسات التمييز والفصل العنصري التي تمارسها دولة إسرائيل: إنه أمر واضح من خلال مقارنة بين الخدمات في شرق وغرب المدينة.
3. عزل القدس عن فلسطينيي الضفة الغربية وغزة.
4. التوتر في المدينة: مع الإحتلال القائم للأراضي الفلسطينية والعنف غير المتوقف ضد الفلسطينيين، إنشاء المستوطنات غير الشرعية يزيد من حدة التوتر في المدينة.

عند السؤال عن مستقبل المستوطنات الإسرائيلية[18]، 46% من الفلسطينيين في القدس يؤمنون أن قضية الإستيطان لا يمكن حلها، بينما 29% منهم يؤمنون بأنه يمكن حلها. بالإضافة إلى ذلك، 37% يؤمنون أنه يجب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية ودمجهم داخل دولة فلسطين.

[18] ورقة حقائق ACT

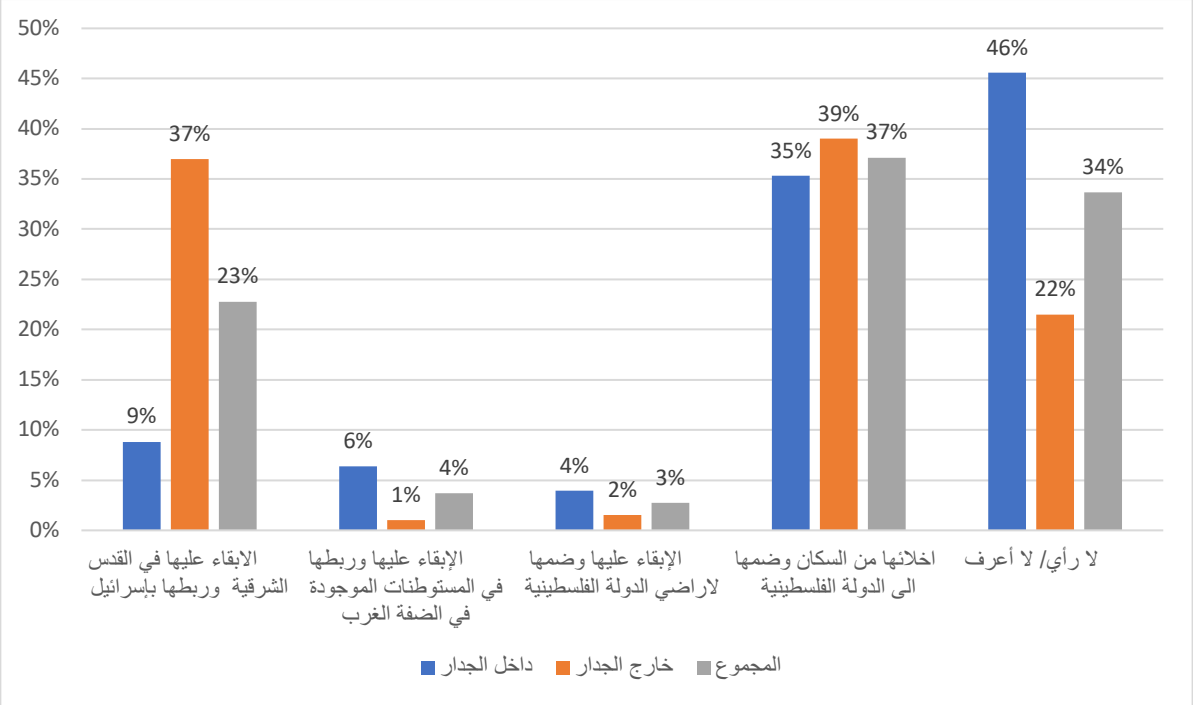

الشكل 2: تفضيل المقدسيين في التعامل مع المستوطنات غير القانونية

يمثل التوسع الاستيطاني وما يرتبط به من نظام الاستيلاء على الأراضي والتهجير القصري انتهاكاً من دولة اسرائيل لإلتزاماتها كقوة احتلال بموجب القانون الدولي.[19] عملت دولة الاحتلال على التعامل مع مستوطنات القدس تحديداً على انها احياء ينطبق عليها القانون الاسرائيلي ولم يتم التعامل معها كسائر مستوطنات الضفة الذي خضعت للقانون العسكري. ويتم اليوم عمل تعديلات قانونية اسرائيلية من المهم التعمق في بحثها لتحديد الأثر القانوني المترتب عن هذه التعديلات.

أثر السياسات الإسرائيلية على مدينة القدس سياسياً اجتماعياً واقتصادياً

التحديات السياسية والمجتمعية والاقتصادية الفلسطينية

قبل الخوض في العنوان المذكور أعلاه، من المهم تحديد قضية السيادة. بينما يطمح الفلسطينيون للحصول على دولة مستقلة ذات سيادة، إن إسرائيل تعمل على ترسيخ قبضتها على الأراضي وفرض السيادة والهيمنة الاسرائيلية. تشير دراسة إستطلاعية أن هناك فجوة واضحة في وجهات النظر بين من يعيشون داخل وخارج جدار الضم التوسعي والفصل العنصري. أولئك الذين داخل الجدار من المرجح أن يفضلوا السيادة الفلسطينية. في استطلاع الرأي العام في كانون الثاني 2025، ظهر أن 50% من المقدسيين داعمين

[19] ورقة حقائق حول الاستيطان: ورقة مقدمة من قبل أسامة الرشق وتمارا تميمي لمؤسسة أكت لحل النزاعات 2025. تذكر الورقة أيضاً الإطار القانوني والسياسي للاستعمار والتوسع الاستيطاني.

لوجود سيادة فلسطينية على القدس الشرقية، بينما 17% منهم داعمين للسيادة الإسرائيلية و18% داعمين للسيادة الدولية. هذا يعكس التقسيم الموجود، مع إصرار إسرائيل على الحفاظ على القدس عاصمة موحدة، بينما يطالب الفلسطينيون بالسيادة على القدس الشرقية.

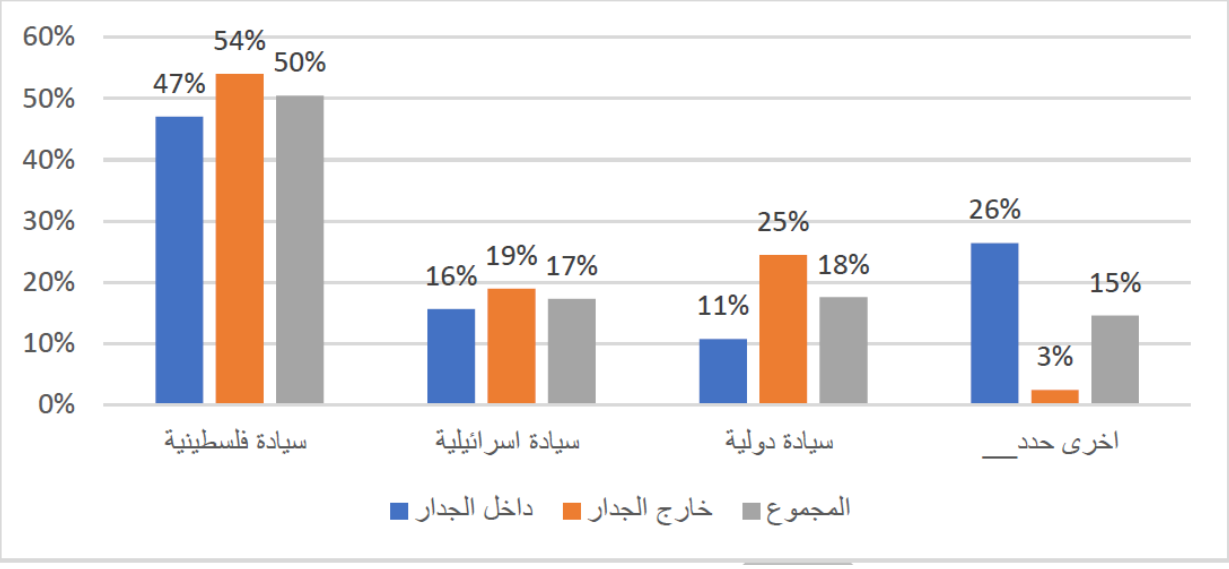

الشكل 3: رأي المقدسيين في تفضيل السيادة على مدينة القدس

اتبعت إسرائيل سياسة تمييزية في القدس في توزيع الخدمات بين شطري المدينة. حصل المستوطنون على مرافق معززة بينما يتعامل الفلسطينيون مع القيود الصارمة على البناء والتعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تم فرض ضرائب عالية من دون الحصول على خدمات في المقابل تحديداً لفلسطينيي القدس. أشار تقرير "الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينية" لمنظمة العفو الدولية إلى كيفية عمل وتطبيق السلطات الإسارئيلية لنظام القمع والتحكم ضد الفلسطينيين، بما فيه القدس.[20]

تعاني خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والإقتصادية في القدس الشرقية من نقص حاد بسبب قيود التمويل والبنية التحتية التي تفرضها إسرائيل والتي تقلل من جودة التعليم والرعاية الصحية. بالمقابل، هنالك إستثمارات كبيرة متجهة نحو المستوطنات المجاورة. تفيد مؤسسة بيتسيلم B'Tselem أن السلطات الإسرائيلية تحافظ على نظام الهيمنة اليهودية من نهر الأردن وحتى البحر الأبيض المتوسط، يتضمّن ذلك السياسات الضّارة للفلسطينين في القدس.

تشير المعلومات إلى أن السياسات الإسرائيلية في القدس تعمل على التقليل من شأن الوجود الفلسطيني والتقليل من دورهم من خلال تطبيق إجراءات تشمل قيود على الضرائب والبناء أو من خلال نظام الفصل العنصري الذي يكرّس الفجوة والثغرة ما بين المستوطنين والفلسطينيين. بقيت قضية السيادة في صلب الخلاف في أي مفاوضات مستقبلية.

الخدمات الاساسية في القدس التي تشمل التعليم والرعاية الصحية والفرص الإقتصادية هي قضايا حرجة وحاسمة تؤثر على الفلسطينيين المقيمين.

[20] https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/02/MDE1551412022ENGLISH.pdf

تلخيصاً لذلك، إن البنية التحتية الفلسطينية تعاني من التجاهل المقصود الذي يؤدي إلى انخفاض في الخدمات الاساسية. سياسات إسرائيل الحضرية أدت إلى فصل القدس عن الضفة الغربية مما عزل الكثير من الفلسطينيين من ناحية التوظيف والإسكان والتعليم والرعاية الصحية. بناء جدار الفصل العنصري قطّع المجتمعات الفلسطينية بشكل أكبر وحوّل الأحياء الفلسطينية إلى مقاطعات مشتتة ومنفصلة محاطة بمستوطنات مجاورة. من المهم عمل دراسة تفصيلية للتركيز على التحديات الناتجة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي وأثر هذه التحديات على القطاعات كاملةً.

القطاع التعليمي

تواجه مؤسسات التعليم الفلسطينية في القدس تحديات كبيرة مما يتضمّن نقص في الدعم والطاقم التعليمي وزيادة في القيود التي تفرضها إسرائيل على المناهج. فرض المنهاج الإسرائيلي على بعض المدارس الفلسطينية في القدس يساهم بطمس الهوية الوطنية الفلسطينية مما يخلق فجوة بين الطلاب وإرثهم التاريخي والثقافي وبالنهاية يؤثر سلباً على وعيهم وانتمائهم الوطني. أشارت الدراسات الإستقصائية إلى أن 76% من المقدسيين يؤمنون أن التعلّم في المدارس الإسرائيلية سيوفر لهم فرص أكبر للوصول للجامعات ودخول سوق العمل، بينما 25% منهم يشعرون بأن تلك المدارس لا تقدم إحتياجاتهم التعليمية والثقافية. وتؤكد ارتفاع أعداد الآراء بفائدة التعليم في مدارس اسرائيلية على مدى أثر السياسات التعليمية على المقدسيين. حيث تعمل الضغوطات والسياسات الاسرائيلية على تغيير غير مرغوب فيه وينعكس على الحياه الاجتماعية في المدينة ويصبح التعليم في المدارس الاسرائيلية أمر مقبول ومبرر للبعض.

القطاع الصحي

يواجه القطاع الصحي الفلسطيني في القدس تحديات كبيرة تتضمن نقص الدعم المالي والمصادر، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تصاريح لبناء مستشفيات جديدة وتطوير المرافق القائمة. تشير الدراسات الإستقصائية أن 50% من المقدسيين يؤمنون أنه ينبغي ضمان استمرار خدمات الرعاية الصحية بصرف النظر عن الحالة السياسية. تعتبر المستشفيات الفلسطينية في القدس مراكز مهمة وأساسية للرعاية الصحية ولكنها تعاني من ضغوطات مالية وإدارية بسبب السياسات الإسرائيلية. في المقابل، توفر المستشفيات الإسرائيلية خدمات متقدمة لا يمكن للفلسطينيين الوصول إليها أو الحصول عليها بسبب القيود المفروضة على تأمينهم الصحي. هذه النتائج تبرز الفوارق الممنهجة في الخدمات بين المستوطنين والفلسطينيين في القدس وتؤكد على الحاجة الملحّة للسياسات التي تؤكد الوصول العادل لجميع الخدمات من أجل السكان جميعهم.

الإقتصاد في القدس

الإقتصاد المحلي في القدس الشرقية الذي كان في مرحلة ما مسؤولاً عن حوالي 30% من الإقتصاد الفلسطيني أصبح ضعيف جداً بسبب فصله عن سائر الضفة الغربية. فقد شهد إسهام القدس للإقتصاد الفلسطيني[21] انخفاض كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية. وانخفضت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من 15% في عام 1990 إلى 7% في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، وانخفضت مساهمتها في القوى العاملة والعمالة المحلية من 14% و 18% على التوالي في عام 1990 إلى 3.4% و 2.7% في عام 2019. السبب الرئيسي لهذا الإنخفاض هو الفصل الفيزيائي والإقتصادي للقدس عن بقية الإقتصاد الفلسطيني الذي تسارع بعد إنتفاضة

[21] ورقة حقائق حول الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، الاقتصاد) في مدينة القدس

الأقصى عام 2000. يمكن وصف الإقتصاد الحالي للقدس على أنه ضعيف ومعزول عن الإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية. إنه يواجه تهميشا كبيرا وعقبات يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. بغض النظر عن تحكم إسرائيل للقدس منذ عام 1967 وفرض قوانينها وإجراءاتها على جميع أشكال الحياة الإقتصادية هناك، إلا أن الفجوة ما بين إقتصاد القدس والإقتصاد الإسرائيلي بقيت كبيرة وتستمر في الإتساع.

بالفعل واجه كل من الإقتصاد الفلسطيني والإقتصاد المقدسي قيوداً كثيرة تحد من نموها وتطورها. رواد الأعمال الفلسطينيون يعانون من أجل الحصول على رخص بناء وأعمال تجارية، مما يقف في طريق نمو المشاريع الإقتصادية. قيود الحركة والتجارة تقلل من الفرص الإقتصادية للمقيمين في القدس، تسهم في ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المدينة. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض الضرائب الإسرائيلية المرتفعة عبئا ماليا ثقيلا على أصحاب الأعمال الفلسطينيين.

المجتمع الدولي

الشرعية الدولية والقانون الدولي

لعب السعي بلإعتراف العالمي بدولة فلسطين[22] من خلال محاولاتها للإنضمام إلى مؤسسات عالمية عديدة والمعاهدات والاتفاقات دوراً كبيراً في تسليط الضوء على القضية الفلسطينية في المسرح العالمي. عملت فلسطين على إنشاء نفسها ككيان معترف به في المنظومة العالمية من خلال الإنضمام إلى مؤسسات مثل الأمم المتحدة كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[23] والمحكمة الجنائية الدولية. أدت هذه الإستراتيجية إلى وضع إقامة الدولة الفلسطينية والصراع الفلسطيني–إسرائيلي بشكل أكبر في مقدمة الدبلوماسية العالمية، مؤكدة بقاءها الموضوع الأساسي في الحديث العالمي.

السعي وراء الإعتراف العالمي لم يعمل فقط على تعزيز الوجود الدبلوماسي لفلسطين بل أجبر أيضًا الدول والمؤسسات العالمية أن تواجه القضايا غير المحلولة بما يتعلّق بالسيادة الفلسطينية وحقوق الإنسان والإحتلال الإسرائيلي غير الشرعي. من خلال مشاركة فلسطين في الأطر القانونية الدولية وتبني اتفاقات أساسية مثل اتفاقيات جينيف، سعت فلسطين لتدعيم مطالباتها بإقامة دولة بينما تحمّل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي.

تغيّر تركيز الزخم العالمي حول القضية الفلسطينية من صراع إقليمي بالأخص إلى قضية عالمية أساسية مما لفت إنتباه المجتمع الدولي على نطاق واسع. أكّد على أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف والحاجة لقرار دائم وعادل للصراع وعليه أن يحترم حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني . بعد القيام بذلك، نرى أن الإعتراف بفلسطين قد ساهم في إعادة تشكيل المفهوم العالمي للصراع وحوله إلى قضية أكثر إلحاحاً وعلى المجتمع الدولي معالجتها. علاوة على ذلك، محاولات فلسطين للحصول على الإعتراف العالمي أصبحت حاسمة في حشد الدعم من عدد متزايد من البلدان في جنوب وشمال الكرة الأرضية، فالكثير منهم يرون المعاناة الفلسطينية جزء من صراع أوسع نطاقاً لتحقيق المصير ولإنهاء الإستعمار. تزيد فرص إيجاد قرار متوازن وعادل للقضية الفلسطينية فور تفاعل الكثير من الدول والجهات العالمية.

يعتبر كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن القدس بشطريها الغربي والشرقي هي بالفعل أراضي محتلة. هذا يعكس منظور أنه لم يتم الإعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية ما بعد حرب 1967 استناداً القانون الدولي. أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة قرارات متعلّقة بالقدس والتي تؤكد على وجوب إيجاد حل من خلال المفاوضات. إذا انتقلنا إلى ما بعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً بإصدار قرارات تؤكد على الحاجة إلى التوصل إلى تسوية مفاوضية بخصوص القدس وإدانة الأعمال التي تعتبر استفزازية، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس منذ عام 1967

[22] Today in 2025, 146 countries have officially recognized the State of Palestine.
[23] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000082713

قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	العام	فيما يخص القدس
قرار رقم 242	1967	تؤكد على "عدم جواز الحيازة على أراضي من خلال الحرب" وتدعو إلى "إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضي المحتلة في الصراع الأخير."
قرار رقم 252	1968	ينص أن مجلس الأمن "يعتبر أن جميع التحركات المأخوذة من قبل إسرائيل، التي تميل إلى تغيير الحال القانوني للقدس، باطلة ولا يمكنها أن تغيّر تلك الحالة."
قرار رقم 338	1973	يدعو هذا القرار إلى وقف إطلاق نار وتطبيق قرار رقم 242، تأكيداً على الدعوة للمفاوضات الرامية إلى تشكيل سلام عادل ودائم في شرق أوسط، مما يضمن قضية القدس.
قرار رقم 476	1980	يذكر أنّ مجلس الأمن "يعيد تأكيد أن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلّة، التي تعمل على تغيير شخصية وحالة...القدس ليس لها أي صحة قانونية...وتشكل أيضاً عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط."
قرار رقم 478	1980	تعقيباً على إقرار إسرائيل بقانون حول إعلان القدس عاصمتها "الكاملة والمتحدة"، أعلن هذا القرار أن القانون باطل ولاغ وحثّ الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بأي ممارسة يمكنها أن تغيّر في حالة القدس.
قرار رقم 2334	2016	1. **فيما يخص المستوطنات والإحتلال:** يشير إلى أن نشاط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، مما يشمل القدس الشرقية، "باطل قانونياً" ويشكّل "انتهاكاً صارخاً" للقانون الدولي. 2. **فيما يخص القدس الشرقية كأرض محتلة:** يكرر القرار على أن القدس الشرقية هي أرض محتلة ويؤكد الحاجة إلى حماية الوضع التاريخي القائم للمدينة وبالأخص المواقع الدينية. 3. **فيما يخص حل الدولتين:** يشدد قرار 2334 على أهمية حل الدولتين ويدعو إلى إيقاف جميع نشاطات الإستيطان في الأراضي المحتلة، مما يشمل القدس الشرقية، من أجل تسهيل العودة إلى المفاوضات التي يمكنها أن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل.
الجمعية العامة للأمم المتحدة	**العام**	**فيما يخص القدس**

قرار رقم 181	1947	يشير القرار إلى أنه "سيتم إنشاء مدينة القدس على أنها كيان مستقل في إطار نظام دولي خاص وتتطبقه الأمم المتحدة." بالإضافة إلى ذلك، يشدد قرار 181 على حماية الأماكن المقدسة والحقوق الدينية للجماعات المختلفة في القدس. إنه يعمل على ضمان وصول التاس من جميع الأديان إلى هذه المناطق مجاناً.
قرار رقم A/RES/76/18	2021	يركز هذا القرار على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويعيد التأكيد على أهمية مبدأ الدبلوماسية والمفاوضات بما يخص وضع القدس ويدين الأعمال التي ينظر إليها على أنها تغيّر تكوينها الديمغرافي (تركيبتها السكانية).
قرار رقم A/RES/77/24	2022	يؤكد هذا القرار على الحاجة لإحترام الوضع التاريخي القائم في القدس، خصوصاً في الأماكن المقدسة. إنه يؤكد على أهمية حماية شخصية القدس ومتابعة وصول الناس من جميع الديانات إليها.

المواقف الدولية

فيما يلي وصفا لموقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

موقف الإتحاد الأوروبي تجاه القدس والمستوطنات غير الشرعية

أكد الإتحاد الأوروبي بإستمرار دعمه لحل الدولتين مع دولة إسرائيل ذات حدود آمنة ومعترف بها ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، مجاورة وقابلة للعيش، متواجدتان جنباً إلى جنب في سلام وأمان. وأعلنت أيضاً الإعتراف بحدود ما قبل الرابع من حزيران عام 1967، عدا عن الحدود التي اتفق عليها الطرفان، بما يشمل القدس عاصمة للدولتين. ولا جدال في حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي أن تكون لهم دولتهم الخاصة، كما يتواجد حق إسرائيل للتواجد داخل حدود آمنة[24].

بالنسبة للإتحاد الأوروبي، يعتبر جميع المستوطنات غير شرعية تحت القانون الدولي، والاتحاد الأوروبي لا يعترف بأي تغييرات طرأت على حدود ما قبل 1967، مما يشمل القدس، معترفاً فقط بالحدود المتفق عليها من الطرفان.

أكد الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2009 موقفه السياسي تجاه القدس الشرقية كما ذكر أعلاه. كما أقرّ مجلس الشؤون الخارجية أن الإتحاد الأوروبي لا يعترف بتغييرات إسرائيل لحدود 1967 وأنه تم بناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات بشكل غير شرعي وغير قانوني على أراضي محتلة.

[24] EU policy on the West Bank and East Jerusalem. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=oj:JOC_2013_349_E_0082_01

موقف الإدارة الأمريكية المتواصل تجاه القدس

قُسّمت مدينة القدس إلى جزئين بعد نكبة عام 1948 واعتبر الخط الفاصل بينهم هو خط الهدنة[25] عام 1949. أصبح الجزء الشرقي التي تبلغ مساحته حوالي 6,5 كم مربع تحت الحكم الأردني، بينما أصبح الجزء الغربي ذو المساحة الأكبر تحت حكم دولة إسرائيل المحتلة. بعد 4 حزيران عام 1967، إحتلت إسرائيل ما تبقى من مدينة القدس وكذلك الضفة الغربية وغزة والجولان. أصبحت القدس الشرقية منذ ذلك الوقت أراضي تقبع تحت الاحتلال الاسرائيلي.

قبل إدارة ترامب التي تولت الحكم عام 2017، حافظت الإدارات الأمريكية السابقة على موقفها من وضع القدس وعلى وجوب ايجاد حل خلال المفاوضات. وفي ظل الإتفاق المرحلي الذي وقّع عليه كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993، تم الإتفاق على أن القدس هي قضية وضع دائم يتعين تحل من خلال عملية تفاوضية. دعمت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات الأمم المتحدة حول حل الدولتين حتى عام 2017 حين إعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس على أنها عاصمة دولة إسرائيل وقلل من شأن القانون الدولي وعملية السلام والمواقف الأمريكية السابقة. بعد انقضاء فترة ولاية ترامب الأولى في المنصب الرئاسي، واستلم ادارة البيت الأبيض الرئيس السابق جو بايدن، لم يقم بايدن بإلغاء اعتراف سلفه بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل ولم يفي بوعودة بخصوص اعادة فتح القنصلية الآمريكية في القدس الشرقية. ويعتبر تماهي الإدارات الآمريكية ودعم اسرائيل الغير متناهي هو كسر فعلي لعقود من السياسات الأمريكية التي كان هدفها لعب دور محايد في المفاوضات.[26]

ان إعترف 146 من أصل 193 دول أعضاء في الأمم المتحدة حتى يومنا هذا (2025) بالدولة الفلسطينية[27] وعاصمتها القدس الشرقية الذي تم تاكيده مرارا وتكرارا خلال القانون الدولي على أن وضع القدس (الشرقية والغربية) يجب حله من خلال المفاوضات. الا ان اعتراف الرئيس الأمريكي ترمب بالقدس كعاصمة لإسرائيل بمثابة تحدي للقانون الدولي وعامل معيق لأي مفاوضات حول المدينة كعاصمة للدولتين الاسرائيلية والفلسطينية سلام وقامت الإدارة الأمريكية بذلك بإعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لقمع مطالبة الفلسطينيين بالمدينة عاصمة لدولة فلسطين.

[25] تم اعتماد حد الرابع من حزيران 1967 بناء على خط الهدنة الموقع عام 1949 بكامل تعديلاته.

[26] https://www.cfr.org/backgrounder/what-us-policy-israeli-palestinian-conflict

[27] https://www.reuters.com/world/spain-ireland-norway-set-recognise-palestinian-statehood-2024-05-28/

القدس عاصمة دولة فلسطين ذات السيادة

القدس ضمن دولة فلسطينية ذات سيادة

يتم البحث في هذا القسم من الورقة سيناريوهات لمدينة القدس في إطار حل الدولتين بكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين والقدس الغربية عاصمة دولة اسرائيل. ويتم نقاش سيناريوهات لشكل مدينة القدس في إطار حل الدولتين[28].

حسب الموقع الرسمي لدائرة شؤون المفاوضات[29] ، فإن الموقف الفلسطيني الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يؤكد على أنه لا يوجد دولة فلسطينية من دون القدس الشرقية، بما يشمل البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها، عاصمة لها. أما بالنسبة للأماكن الدينية، فإن دولة فلسطين ملتزمة بإحترام حرية العبادة والوصول إلى المناطق الدينية داخل القدس الشرقية. القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الإستمرارية الإقتصادية والسياسية والثقافية لدولة فلسطين.

يؤكد الموقف الفلسطيني أن القدس بأكملها (ليس فقط القدس الشرقية) تخضع لمفاوضات الوضع الدائم ويتفق ذلك مع القانون الدولي وكما ورد في إعلان المبادئ (1993). تعتبر القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض المحتلة منذ عام 1967، ويحدد القانون لدولي أنه لا يوجد حق لإسرائيل فيها.

منذ عام 2023، يقدر أنه ما يقارب 350,000 إلى 400,000 فلسطيني يحمل الإقامة الدائمة ويسكن في ما يسمى بالحدود البلدية الإسرائيلية للقدس[30].

سيناريوهات للقدس

في ضمن الحل السياسي الذي يحافظ على حقوق الفلسطينيين بدولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة مع عاصمتها القدس "الشرقية"، يمكن الأخذ بعين الإعتبار ثلاثة سيناريوهات.

في سيناريوهات الثلاثة، تعتبر القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. الهدف من السيناريوهات هو المساعدة في تخيّل قضايا *السيادة والإدارة وحكم القانون والخدمات والوصول* وكيفية التعامل معهم. بالإضافة إلى ذلك، تساعد السيناريوهات في تحديد التحديات التي يمكن أن تتبع وبالتالي تحديد المشاكل القانونية والتقنية التي يجب أخذها بعين الإعتبار. وهذا الأمر هو بمنتهى الأهمية.

تفرض السيادة الفلسطينية من تطبيق القانون الفلسطيني والعمل به والسيطرة على الموارد بما فيها الأرض. بالنسبة لإدارة المدينة فهي تشمل إدارة البلدية وخدماتها، والبنية التحتية، والتخطيط والتنظيم، وإدارة الأماكن السياحية، والمرافق التعليمية، والضرائب وما إلى ذلك. سيتم الحفاظ على حكم القانون من قبل الأجسام الفلسطينية والإسرائيلية ذات علاقة وسيتم الإتفاق عليها وذلك حسب خصوصية كل سيناريو. وأخيراً، سيتم من خلال السيناريوهات الثلاثة الإتفاق على آلية الوصول والتحرك للمقيمين في المدينة وبالإضافة إلى

[28] يختلف وضع القدس السياسي والجغرافي في أطر اخرى كإطار حل الدولة الواحدة بحقق متساوية للجميع والتي تكون القدس فيها تخضع للسيادة الكاملة الاسرائيلية ويخضع سكان القدس للقوانين الاسرائيلية ويتمتعوا بحقوق متساوية كأي فرد من دولة اسرائيل.

[29] https://www.nad.ps/en/our-position/jerusalem

[30] East Jerusalem is that part of Jerusalem that is on the eastern side of the 1967 border and within the Israeli declared municipal boundary.

السكان الفلسطينيين والإسرائيليين القاطنين خارج المدينة وزوار آخرين فلسطينيين أو من جنسيات أخرى. ينطبق بند الوصول والتحرك الأشخاص والسلع.

يجب أن يكون إتفاق حول وضع المستوطنات غير القانونية جزء لا يتجزأ من أي إتفاقية حول سيناريوهات القدس في حل الوضع النهائي. لدى جميع السيناريوهات خيارين، إما أن يتم إخلاء المستوطنات غير القانونية وضمّها إلى دولة فلسطينية ذات سيادة، أو عمل اتفاقية حول وضع المستوطنين مع خيار إعطائهم إقامة في الدولة الفلسطينية مع إبقاء جنسياتهم.

قضية فرض سيادة على القدس هو مبدأ. حسب تقرير (آكت لحل النزاعات)، يؤيد 50% من فلسطينيي القدس وجود سيادة فلسطينية على القدس الشرقية.

السيناريو الأول: القدس مدينة مفتوحة

التصور هنا هو كون القدس عاصمة لكل من الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، مع احترام السيادة للطرفين. فكرة مدينة مفتوحة تتضمن حرية الحركة داخل الحدود للمقيمين والزوار، حرية الوصول والدخول لجميع الأماكن الدينية لجميع الديانات. لن يكن هناك حدود فيزيائية ما بين القدس الشرقية والغربية بحيث يمكن التنقل فيما بينهم. إدارة المدينة ستكون عبارة عن دمج ما بين الدولة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية، يتم الاتفاق على أي أراضي تخضع لسيادة أي جانب. ويتم الاتفاق على مسؤولية الخدمات. هناك عدة خيارات مقترحة لحدود القدس كمدينة مفتوحة:

- سيناريو 1: حدود المدينة المفتوحة هي عبارة عن **الحدود البلدية لعام 1948**. تشمل هذه الحدود كل من القدس الشرقية والغربية. تبلغ مساحة القدس الشرقية 6,5 كم مربع (كما كانت في عهد الحكم الأردني ما بين 1948 و1967) وتشمل القدس الشرقية بهذه الحال البلدة القديمة وسلوان والطور وجبل الزيتون والشيخ جراح ووادي الجوز وشعفاط. القسم الغربي من القدس سيشمل الأحياء حسب بلدية القدس عام 1948.
- سيناريو 2: حدود القدس المفتوحة عبارة عن **سور البلدة القديمة في القدس**، وتبلغ مساحيها ما يقارب 1 كم مربع.
- سيناريو 3: حدود المدينة المفتوحة عبارة عن **حدود البلدية الإسرائيلية الحالية للقدس منذ عام 1967**.
- سيناريو 4: حدود **كيان القدس المستقل** الذي إقترحته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار 181 "قرار التقسيم". ستتضمن هذه المنطقة أجزاء من رام الله وأجزاء من بيت لحم.

من خلال الإستطلاع (آكت لحل النزاعات)، تم سؤال فلسطينيي القدس عن موقفهم تجاه كون القدس مدينة مفتوحة، أيّد 68% منهم الفكرة.

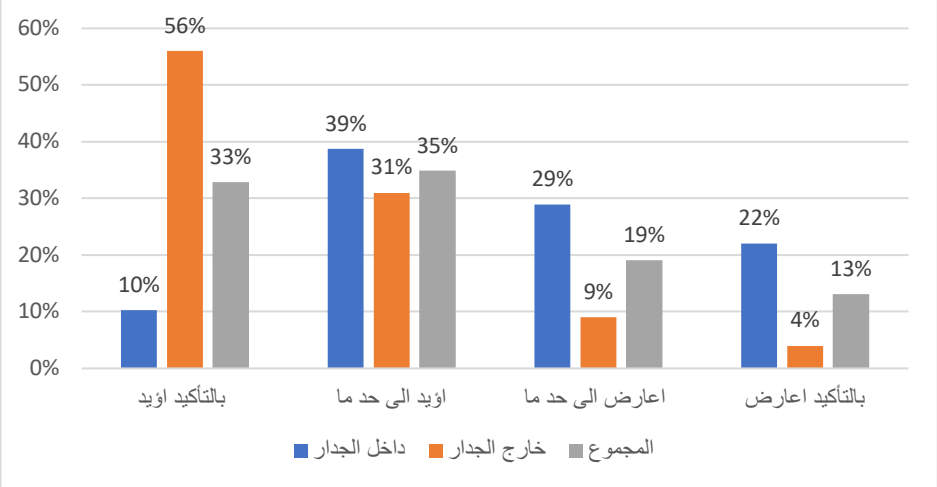

الشكل 4: مدى تأييد جعل القدس الغربية والشرقية معا مدينة مفتوحة للتنقل الحر للفلسطينيين والاسرائيليين بين الشطرين الإسرائيلي والفلسطيني

السيناريو الثاني: القدس كمدينة مقسّمة

الفرضية هنا أن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين والقدس الغربية عاصمة دولة إسرائيل. يتم فصل جزئي المدينة عن بعضهم البعض باستخدام حدود فيزيائية. هذه الحدود ستكون قائمة على خط هدنة 1949[31]. سيتم الموافقة على تعديلات من قبل دولتي فلسطين وإسرائيل[32]. كل جانب ستفرض عليه سيادة وإدارة الدولة الخاصة به. في هذا السيناريو، سيتم إما إخلاء المستوطنات غير القانونية المتواجدة ودمجها في الدولة الفلسطينية أو يمكن طرح فكرة الإقامة في الدولة الفلسطينية للمستوطنين المتواجدين في القدس الشرقية. القانون هو مسؤولية كل الدولة في جهتها المحددة. في حال تطبيق هذا السيناريو، يجب أن يكون هناك اتفاق موقع حول كيفية الدخول والوصول إلى الأماكن المقدسة بما أنه لا يوجد حركة حرة للناس أو السلع ما بين الجانبين.

السيناريو الثالث: القدس تحت حكم دولي خاص

تم طرح فكرة الحكم الدولي الخاص للقدس من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قرار رقم 181[33] عام 1947 من خلال ما يعرف بقرار التقسيم. في الجزء الثالث من قرار 181، تم ذكر أنه "يجب إنشاء مدينة القدس على أنها *كيان مستقل* تحت حكم دولي خاص وتديره الأمم المتحدة." حسب ما نص عليه القرار، الإدارة المتواجدة سوف تحمي وتحافظ على المصالح الروحانية والدينية الفريدة الموجودة في مدينة الديانات التوحيدية الثلاث العظيمة في جميع أنحاء العالم، المسيحية واليهودية الإسلام، وضمان سيطرة النظام والسلام في القدس. خلال الحكم الخاص، سيمثل المحافظ الأمم المتحدة في المدينة وتكون من مسؤولية الحاكم الإدارة الكاملة بما يتضمّن إدارة الشؤون الخارجية. بالامكان تبني هذا السيناريو لمدينة القدس في اتفاق سياسي بين دولة فلسطين ذات السيادة ودولة إسرائيل ذات السيادة. في هذا السيناريو، لدى الأشخاص القاطنين في كيان القدس المستقل الحرية في التنقل والدخول إلى جميع مناطق المدينة ويقع حكم القانون على محافظ المدينة الذي يمثل الأمم المتحدة.

---

[31] خط الهدنة لعام 1949 تم التوقيع عليه من قبل الامم المتحدة والأردن واسرائيل. ويشكل خط الهدنة اساس لحد الرابع من حزيران 1967. يفصل هذا الخط القدس الشرقية عن القدس الغربية وكان شطري القدس مفصولين بحدود فيزيائية ما بين عام 1948 حتى عام 1967.

[32] During President Clintons term at the White House, he suggested division of neighborhoods under what came to be known as the 'Clinton Parameters'. These parameters suggest one form of division between East and West Jerusalem.

[33] Text of UNGA resolution 181 (1947)

	السيادة	الخدمات	المستوطنات الإسرائيلية	الحركة في المدينة للمقيمين والترتيبات الامنية	الوصول إلى المدينة والأماكن المقدسة لغير المقيمين في كلا الدولتين
سيناريو المدينة المفتوحة (لجميع خيارت الحدود المذكورة أعلاه)	السيادة الفلسطينية على المناطق السكنية الفلسطينية داخل هذه الحدود السيادة الإسرائيلية على المناطق السكنية داخل هذه الحدود (حسب معايير كلينتون[34])	خيار 1: خدمات مشتركة خيار 2: الأحياء الفلسطينية هي مسؤولية الدولة الفلسطينية وبالمقابل الأحياء الإسرائيلية هي مسؤولية دولة إسرائيل.	خيار 1: إخلائهم وضمهم إلى الدولة الفلسطينية. خيار 2: يصبح "المستوطنون" مقيمين في الدولة الفلسطينية ويحترموا السيادة الفلسطينية. خيار 3: أن يتم الاتفاق على بقاء المستوطنات تحت السيادة الاسرائيلية	حرية حركة للمقيمين في مدينة القدس المفتوحة. أما ترتيبات الأمن في القدس المفتوحة, حيث يكون هناك اتفاق على تولي الامن والسلامة العامة من خلال آليات أمنية مشتركة بين إسرائيل وفلسطين للحفاظ على النظام العام، مع تعاون بين أجهزة الشرطة من الجانبين. وتشمال ايضا قوة مراقبة دولية (مثل الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، أو تحالف دولي) للإشراف على الأمن ومنع أي إجراءات أحادية الجانب. وتكون القدس منزوعة السلاح, حيث لا تمتلك اي من الدولتين وجودا عسكريا ثقيلا داخل القدس.	توقيع إتفاقية دخول لتحديد المعايير وإدارة الآليات للوصول للمدينة. مثال: يسمح لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة الدخول والخروج من خلال نقاط محددة. وكذلك الأمر مشابه للسكان الإسرائيليين.
سيناريو المدينة المقسمة	سيادة فلسطينية على القدس الشرقية سيادة إسرائيلية على القدس الغربية	خدمات منفصلة	خيار 1: إخلائهم وضمهم إلى الدولة الفلسطينية. خيار 2: يصبح "المستوطنون" مقيمين في الدولة الفلسطينية. خيار 3: أن يتم الاتفاق على بقاء المستوطنات أو بعضها تحت السيادة الاسرائيلية	لا يوجد حرية حركة ما بين القدس الشرقية والغربية	يستمتع السكان الفلسطينيون من الضفة الغربية وغزة حرية الدخول فقط إلى القدس الشرقية. إتفاقية الدخول للأماكن المقدسة في كلتا جانبي المدينة.
القدس تحت حكم دولي خاص	إدارة الأمم المتحدة للمدينة	خدمات تحت مسؤوليات إدارة الأمم المتحدة	يحترم السكان إدارة الأمم المتحدة	حرية الحركة للسكان داخل حدود كيان القدس المستقل	توقيع إتفاقية دخول لتحديد المعايير وإدارة الآليات للوصول للمدينة. مثال: يسمح لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة الدخول والخروج من خلال نقاط محددة. يتبعه أمر مشابه للسكان الإسرائيليين.

[34] The Clinton Parameters were guidelines for a permanent status agreement to resolve the Israeli–Palestinian conflict, proposed during the final weeks of the Presidential transition from Bill Clinton to George W. Bush.

أمثلة ـ توصيات للسياسات

دور دولة فلسطين

القدس هي جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين. لذلك، مستقبل القدس مرتبط بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات سيادة. يجب أن يحرص الفلسطينيون على فهم استراتيجية القيادة الفلسطينية التي تستعد من خلالها للانخراط في عملية سياسية تؤدي إلى الاستقلال والعيش بكرامة وحرية. تحضيراً لأي عملية سياسية، يجب على دولة فلسطين:

- لأن القدس جزء لا يتجزء من دولة فلسطين فيجب ان تتغلب المصلحة العليا الوطنية على المصالح الفئوية وأن تتوفير عوامل الصمود وبناء ودعم المؤسسات والقطاعات الضرورية التي تضمن بقاء والحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني المقدسي في أرضة.
- تحديد رؤية فلسطينية للعملية السياسية التي ستؤدي إلى السلام والإستقرار للفلسطينيين كي يعيشوا بكرامة داخل دولة مستقلة وذات سيادة.
- العمل على فهم أفضل ديناميكيات القوة والعلاقات ما بين الفلسطينيين والتي ستكون داعمة للتوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن عملية سياسية ووسائل الشروع في تلك العملية،
- اشراك جسم وطني شامل يمثل أصحاب المصلحة الفلسطينيين من خلال مشاركة محلية منتجة وفعالة،
- وضع استراتيجية مشاركة لإشراك الدول الإقليمية والقوى العالمية في العملية السياسية،
- فهم الوضع الداخلي في إسرائيل اليوم وتحديد كم وماهية التعامل مع إنهاء الاحتلال الاسرائيلي والشروع في عملية سياسية.
- التفكير خارج إطار اتفاق مؤقت والشروع في عملية سياسية ذات هدف نهائي، وإطار زمني واضح، وآليات رصد، وتدابير مساءلة، ودور واضح لأطراف ثالثة.
- العمل على جعل القدس عاصمة دولة فلسطين من خلال:
    - وضع آليات لدعم صمود الفلسطينيين في القدس، تطوير دولة فلسطين لأدوات داعمة للصمود من خلال:

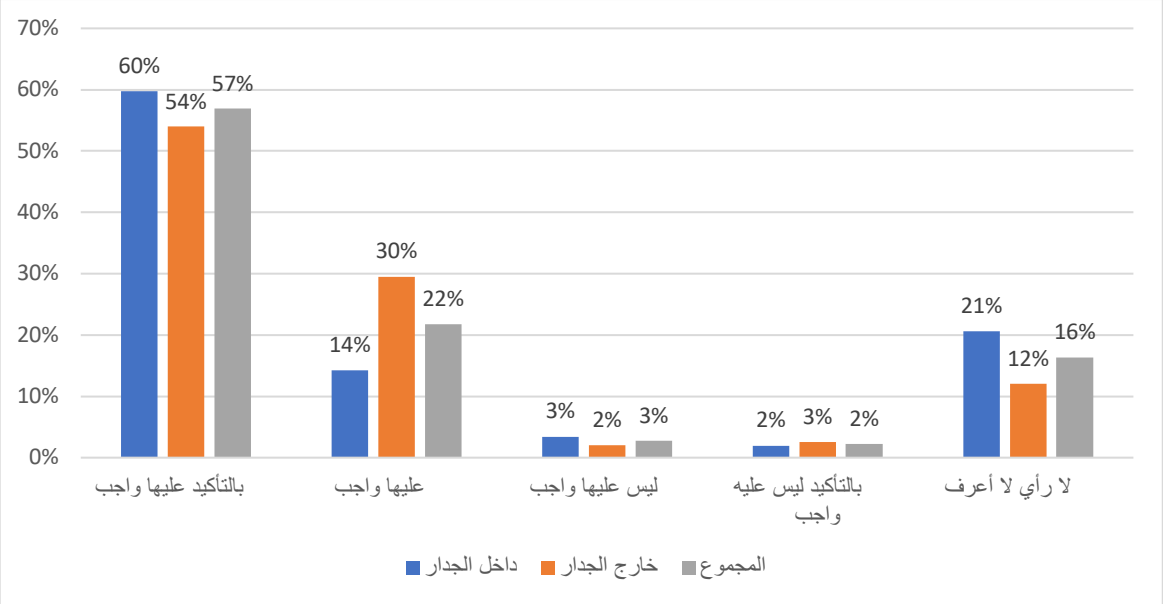

الشكل 5: الاعتقاد بأن على المؤسسات الرسمية الفلسطينية واجب ومسؤولية للعمل بشكل فعال من داخل القدس

- تحديد دعم مالي من دولة فلسطين لكل من القطاع التعليمي والإقتصاد والصحة وفرض القانون في القدس،
- دعم المؤسسات الفلسطينية في القدس،
- العمل على اللمحافظة على الهوية الفلسطينية في القدس في المنهاج الدراسي،
- دعم الشركات الصغيرة والكبيرة من خلال دعم الاقتصاد في المدينة
- دعم مشاريع الإسكان والتي تتضمن مشاريع البنية التحتية.

بالنسبة لإستطلاع (آكت لحل النزاعات)، 71% من فلسطينيي القدس يؤمنون أن العزيمة هي أفضل نوع للمقاومة.

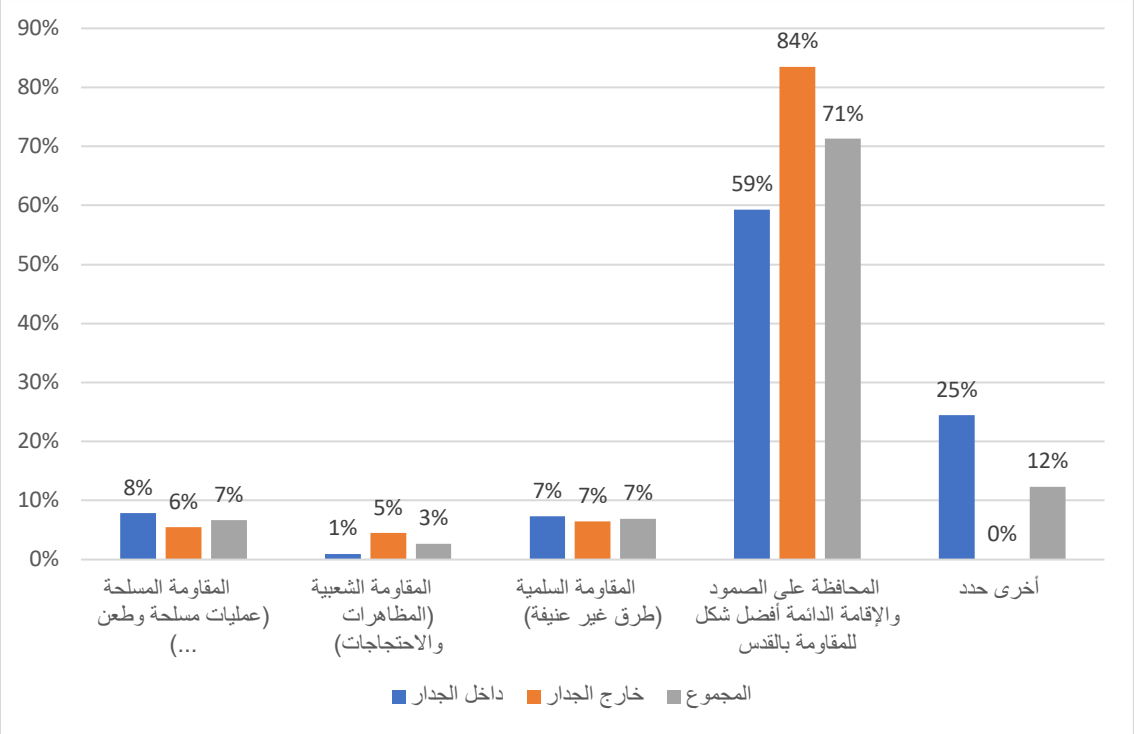

الشكل 6: الوسائل المفضلة لدى المقدسيين لمواجهة الظروف التي يعيشونها في مدينة القدس

دور المساءلة والمسؤولية الإقليمية والعالمية

- التحرك لإنهاء إحتلال دام لمدة 7 عقود على الأراض الفلسطينية بما يشمل القدس الشرقية، والضغط على إسرائيل للتقيد بالقانون الدولي.
- الضغط الدبلوماسي: حشد دعم عالمي وإقليمي للضغط على إسرائيل، مساءلتها ووقف السياسات الإسرائيلية للتهويد بما فيها بناء المستوطنات غير القانونية في القدس.
- رصد الانتهاكات الاسرائيلية: إنشاء آلية دولية لرصد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، مع تقديم تقارير منتظمة إلى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.
- دعم الأوقاف الإسلامية والمسيحية: التعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والدول الإسلامية الأخرى لحماية الأماكن المقدسة والحفاظ على الوضع الراهن (ستاتوس كو) في المسجد الأقصى والكنائس. تشكيل قوة ضاغطة عربية وإسلامية ودولية على المستويين الرسمي والشعبي للحفاظ على القدس والأماكن المقدسة والتوجهة للمحافل الدولية وربما تشكيل قوة مساندة للوصاية الأردنية لتشمل دول عربية واسلامية وازنة.
- تشجيع الاستثمارات الدولية: دعوة البلدان المانحة إلى دعم المشاريع الإنمائية والاقتصادية في القدس، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة.
- إطلاق الحملة الدولية لإنقاذ الوجود الفلسطيني في القدس وللحفاظ على الهوية والثقافة الفلسطينية.
- تلتزم دول المنطقة بتوصيات مبادرة السلام العربية لعام 2002.

دور المؤسسات والمجتمع المدني

- تقوية الإجراءات المدنية: دعم المؤسسات غير الحكومية في القدس من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية وخدمات المساعدة وتعزيز إمكانياتهم لإكمال هذا العمل.
- تفعيل الإعلام والتوعية: شن حملات إعلامية دولية لتسليط الضوء على معاناة المقدسيين والانتهاكات الإسرائيلية والحفاظ على الهوية الفلسطينية في القدس وأهمية حرية الحركة والوصول إلى الأماكن الدينية.
- التعليم والوعي للقانون والحقوق : تدريب المقدسيين على حقوقهم القانونية، بالأخص حقوق الإقامة والتصاريح والبناء، من أجل مجابهة الخطط الإسرائيلية.
- تمكين النساء والشباب: تعزيز تطوير مشاريع التمكين للتأكد من مشاركتهم في المجتمع وتقوية عزيمتهم.
- تعزيز الإقتصاد المحلي: دعم المشاريع المجتمعية الإقتصادية وإنشاء شبكات تدعم رواد الأعمال المقدسيين بالإضافة إلى الترويج عالمياً للبضائع المقدسية والخدمات.

تم طرح توصيات في هذه الورقة بشكل عام ومن المهم العمل مع جهات الاختصاص لطرح برنامج أو خطوات عملية لتوضيح الأدوار على المستويات كافة من دور الدولة لدور المساءلة والمسؤولية الإقليمية والعالمية وأخيرا لدور المؤسسات والمجتمع المدني.